

ما ملامح الاستراتيجية التركية في سوريا؟

الثلاثاء 24 ديسمبر 2024 01:00 م

كتب: سمير العركي

في الثاني عشر من ديسمبر الجاري، ظهر رئيس الاستخبارات التركية، إبراهيم كالن في المسجد الأموي بالعاصمة السورية، دمشق، وذلك بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام الرئيس السوري السابق، بشار الأسد. لم يكتفِ كالن بالصلاة، بل تجول في شوارع دمشق في سيارة يقودها القائد العام للإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع، وسط ترحاب من جموع السوريين الموجودين في المكان. رسالة أنقرة الواضحة من المشهد، أن تركيا لن تترك سوريا بمفردها في مرحلة التحول الحالية، والتي غالبًا ما يعتريها الاضطرابات، كشأن مراحل التحول في العالم وخاصة العنيفة منها. في موازاة ذلك جاءت تصريحات كبار المسؤولين الأتراك، سريعة وكاشفة لملامح الاستراتيجية التركية المقبلة في سوريا. لكن قبل محاولة استشفاف ملامح تلك الاستراتيجية، ينبغي معرفة أهمية سوريا الجيوستراتيجية بالنسبة إلى تركيا.

ماذا تعني سوريا لتركيا؟

لا يمكن فهم طبيعة علاقة الروابط التي تربط البلدين، دون استحضار المقاربة التاريخية، لتفسير الروابط الجيوسياسية والجيوستراتيجية والجيوقافية العميقة التي جمعتهم منذ عهد الدولة العثمانية. ورغم انهيار الدولة العثمانية، وظهور وحدات سياسية جديدة على أنقاضها، فإن سوريا احتفظت بذات الأهمية بالنسبة إلى تركيا، فهي المعبر السياسي والاقتصادي إلى العراق والجزيرة العربية واليمن، وكلها مناطق ترتبط بتاريخ ومصالح مشتركة مع تركيا. كما ترتبط الدولتان بحدود مشتركة تصل إلى 900 كيلومتر، مثلت مشكلة أمنية متفاقمة لتركيا، خاصة بعد ظهور تنظيم حزب العمال الكردستاني "PKK"، واحتضان نظام الأسد الأب له رعايةً وتدريبًا. ومع الفوضى التي ضربت سوريا - تزامنًا مع المواجهات المسلحة بين فصائل الثورة ونظام بشار الأسد - تحوّلت الأراضي السورية إلى خطر أمني متفقم بالنسبة لتركيا، وتهديد جدي لوحدة وسلامة أراضيها، مع تصاعد خطر إنشاء كيانات انفصالية في شمال سوريا، في محاذاة الحدود الجنوبية لتركيا. لكن انهيار نظام الأسد، منح تركيا - حسب وصف الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب - فرصة تملك المفاتيح في سوريا، فكان لزامًا عليها انتهاز الفرصة وبناء إستراتيجية واعية وفعالة، تعالج من خلالها الأزمات التي عانت منها خاصة في العقد الأخير.

سوريا الموحدة

فكما وقفت تركيا حجر عثرة أمام تقسيم سوريا خلال السنوات الماضية، فإن استراتيجيتها المستقبلية، ستعمل على سد جميع المنافذ التي يمكن أن تكون سببًا في تهديد وحدة الأراضي السورية. فالرئيس رجب طيب أردوغان - وخلال اجتماع موسع لرؤساء فروع حزب العدالة والتنمية يوم 10 ديسمبر الجاري - قال: "من الآن فصاعدًا لا يمكن أن نسمح بتقسيم سوريا مرة أخرى، ولا يمكن أن نوافق على أن تصبح مجددًا ساحة صراع". فالحالة السورية قابلة للتشطي والانفجار؛ نظرًا للتنوعات المذهبية والإثنية، التي قد تحاول بعض القوى الدولية والإقليمية، استغلالها لضرب تماسك الدولة، خاصة أن الخبرة السورية تمتلك نموذجين في هذا الصدد؛ الأول خلال القرن الماضي، عندما سعت فرنسا منذ احتلال سوريا عام 1920 إلى استخدام الأقليات، لإحداث شروخ جيوستراتيجية هائلة في المنطقة، إذ عمدت إلى تأسيس ما عرف بـ "دولة جبل العلويين" في منطقة الساحل، قبل فشلها. لكن مع استيلاء حافظ الأسد على الحكم عام 1970 بانقلاب عسكري، اصطبغت سوريا بالصبغة الطائفية الأقلوية، التي لم تتردد عن ارتكاب مجازر للحفاظ على هيمنتها. النموذج الثاني قادته الولايات المتحدة، بدعمها حزب العمال وفروعه في سوريا، من أجل إنشاء كيانات انفصالية ذات صبغة ماركسية لينينية، مستغلة في ذلك الوجود الكردي كعرقية أصيلة من مكونات الشعب السوري! كل هذه المشاريع الأقلوية والانفصالية، أُلقت بتداعياتها الثقيلة على الداخل التركي، وكلفت أنقرة مواجهات دامية على مدار عقود، واضطرابات سياسية، فكان لا بد من العمل الآن على منع تكرار ذلك. وهذا ما دفع وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إلى التعبير عن رغبته في رؤية سوريا "لا تتعرض فيها الأقليات لسوء المعاملة، بل ويتم تلبية مطالباتهم الأساسية". فيما أكد الرئيس أردوغان خلال لقائه في أنقرة، رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، اتفاهه معها على ضرورة إنشاء إدارة تشاركية في سوريا، وذلك للحفاظ على وحدة أراضيها. فتركيا تدرك أن التعامل الصحيح مع هذا التنوع داخل سوريا، ليس بتجاهله بل بالاعتراف به، ومن ثم إقامة حوار مجتمعي بئاء يضمن تأسيس نموذج رشيد للحكم يحتوي الجميع من خلال تشاركية حقيقية، تحترم الهويات الخاصة بكل طائفة أو عرقية؛ بغية خلق مجتمع متسامح.

مواجهة الإرهاب

في لقائه برئيسة المفوضية الأوروبية - المشار إليه آنفًا - أكد أردوغان عدم سماح تركيا بوجود أي تنظيمات إرهابية، مثل: حزب العمال، أو تنظيم الدولة الإسلامية على حدودها. فهذه الفرصة التي لم تتح لتركيا منذ عقود، لن تتركها تتفقت من يدها، خاصة أنها خبرت جيدًا الوعود الأميركية والروسية على حد سواء بشأن إبعاد التنظيمات الإرهابية عن حدودها، لكن لم تف أي منهما بوعدها. وجهة النظر التركية الأشد صرامة ووضوحًا عبر عنها وزير الخارجية، هاكان فيدان، في لقاء متلفز، حيث أعلن ما يمكن اعتباره خريطة طريق للتعامل مع تنظيم حزب العمال "PKK"، وفرعه السوري وحدات الحماية "YPG"، وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" أنهم ما جاء فيه:

إعلان تدمير تنظيم حزب العمال هدفًا إستراتيجيًا لتركيا في سوريا.
مطالبة كامل مستوى قيادة حزب العمال، ووحدات الحماية، بمغادرة سوريا، حتى ولو كانوا من أبنائها.
وجوب مغادرة كل مقاتل أجنبي انضوى في صفوف التنظيم وقاتل معه الأراضي السورية فورًا.
بالنسبة للعناصر المتبقية من دون مستوى القيادات، فيجب عليهم إلقاء السلاح ومواصلة الحياة من خلال التفاهم مع إدارة سوريا الجديدة.
أما على المستوى الميداني، فحتى كتابة هذه السطور، نجحت قوات الجيش الوطني السوري، في طرد تنظيم وحدات الحماية من مدينتي،
منبج وتل رفعت، ودفعه إلى شرق الفرات، حيث تبسط القوات الأميركية حمايتها على التنظيم!
فيما يتبقى إنهاء وجود تمظهرات التنظيم المختلفة في مدينة عين العرب "كوباني"، وبقية محافظة دير الزور شرق الفرات، والرقعة، إضافة
إلى محافظة الحسكة.
وتحرير هذه المناطق يحتاج إلى تفاهات واسعة بين تركيا والولايات المتحدة منغًا لتأزم العلاقات، وفي تقديري أنه مع استلام ترامب إدارة
البلاد رسميًا فإنه يمكن التوصل إلى تلك التفاهات، خاصة مع رحيل بعض الشخصيات من الإدارة الحالية، المعروف عنها دعمها اللامحدود
لتنظيم حزب العمال، وعداؤها لتركيا، وأبرزهم مستشار البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، بريث ماكغورك.

إعادة الإعمار

يعد ملف إعادة الإعمار من الملفات التي توليها أنقرة عناية فائقة، حيث أكد أردوغان أن تركيا " ستقف إلى جانب سوريا حتى تقف على
قدميها مجددًا" وتشير التقديرات إلى أن فاتورة إعادة الإعمار قد تصل إلى 300 مليار دولار.
هذه الفاتورة لا يمكن لسوريا أن تتحملها بمفردها وتحتاج إلى دعم إقليمي ودولي من أجل رفع العقوبات الدولية المفروضة ضد نظام
الأسد، والتي لم يعد لها معنى بعد إسقاطه، إضافة إلى مساهمة المجتمع الدولي في دعم إعادة الإعمار.
وهنا يأتي دور الدبلوماسية التركية، والتي تلعب دورًا ملحوظًا في هذا الصدد، حيث تعمل على دفع الحكومة الانتقالية في دمشق إلى
تبني سياسات مرنة ومتسامحة، تطمئن المجتمع الدولي، فيما تواصل اتصالاتها ومشاركاتها الفعّالة لحمل الدول الغربية على الاعتراف
بنظام الحكم الجديد في دمشق.
ومن المهم التأكيد هنا على أن ملف إعادة الإعمار لا يمثل لدى تركيا أهمية اقتصادية فقط، بل يسبق ذلك الآثار الجيوستراتيجية والأمنية
المرتقبة لعودة ملايين النازحين واللاجئين إلى قراهم وبلداتهم.
إذ ستشكل عودة هؤلاء نهاية لمشروع التطهير الديمغرافي والطائفي الذي شهدته سوريا في السنوات الماضية لصالح مشاريع انفصالية
ومذهبية كان يراد منها تغيير هوية الدولة والعبث بجغرافيتها

وختامًا:

فإن آفاق التعاون المستقبلية بين الدولتين ستتعاظم خلال المرحلة المقبلة، لإعادة تأهيل الدولة خاصة في القطاعات التي تم تدميرها
تمامًا، وفي مقدمتها الجيش، حيث أعلن وزير الدفاع، يشار غولر، استعداد تركيا لتقديم الدعم والتدريب العسكري اللازم، إذا طلبت الحكومة
الانتقالية ذلك.